

مجهود مضاعف لسنة إستثنائية !

الإبلاغ من أجل إعلام مواطنين
COMMUNAUTAIRES,
POUR UNE INFORMATION CIVIQUE

فاجأ الانتشار السريع لـ Covid 19 في بداية عام 2020 الجميع وقلب الحياة الإجتماعية و الإقتصادية رأساً على عقب، وجميع البشرية تقريباً. مثل جميع الجمعيات، تأثرت أنشطتنا بشدة.

وتم تأجيل الندوة الجهوية حول تجارب الجماعات المحلية⁽¹⁾ في جهة سوس ماسة التي اشتغلنا معها لتبني الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي والمزمع عقدها في 25 مارس 2020، رغم أن كل شيء كان جاهزاً من ناحية التنظيم (برنامج، المتدخلات والمتدخلون، اللوجستيك...الخ).

فرض علينا إذن اللجوء لاستخدام منصات الاتصالات الرقمية كأداة رئيسية للحفاظ على العمل الجماعي مع جميع الأطراف المنخرطة في دينامية مشروع «المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية».

كان انخراطهم ضمناً لنجاح الأنشطة العديدة التي تم تنفيذها، لا سيما فيما يتعلق بـ (1) حملة توعية ضد العنف ضد النساء والفتيات (ملصق وكبسولة فيديو) على الشبكات الاجتماعية، (2) تقوية القدرات في مجال تتبع وتقييم السياسات العمومية الترابية و (3) جلسات نقاش مسائية التي عبأنا لها متدخلات ومتدخلون ذوو مستوى عال على المستويين الجهوي والوطني حول مواضيع مختلفة (انظر المقال الخاص بالدينامية المدنية الجهوية لتتبع وتقييم السياسات العمومية الترابية).

لقاء جهوي حول : المشاركة السياسية للنساء بجهة سوس ماسة

تحت شعار: المناصفة هي الحل... الصفحة 4

الدينامية المدنية لتتبع وتقييم

السياسات العمومية و الترابية بجهة سوس ماسة :

أفق آخر للفعل والتأثير الصفحة 6

جميعاً من أجل محاربة العنف ضد النساء

..... الصفحة 7

الجموعية الجهوية لتتبع وتقييم السياسات العمومية بسوس ماسة : مبادرة داعمة لمشاركة فعاليات المجتمع

المدني في السياسات الترابية..... الصفحة 8

مجلة أبراز: بث تجريبي قبل الانطلاقة الفعلية

للإذاعة الجموعية أبراز..... الصفحة 11

نشرة إخبارية نصف سنوية تصدر في إطار مشروع المجتمع المدني و الديمقراطية التشاركية.

مدير النشرة : عبد الرزاق الحجري

تصميم وترتيب : فريق التواصل الهجرة و التنمية

تم إصدار هذه النشرة بدعم مالي من الإتحاد الأوربي، و تعتبر جمعية الهجرة و التنمية وحدها المسؤولة عن محتويات النشرة و لا تعكس وجهة نظر الإتحاد الأوربي و الوكالة الفرنسية للتنمية.

(1) قامت اثنا عشر جماعة شريكة بعمل قيم في مجال الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي: المجلس الاقليمي لتيزنيت، وبلديات آيت باها، وآيت ملول، وآامن، وترتيب والير، وفام الحصن وإداوغماد، وإنزكان، وسيدي بيبي، وتامنارت، وتترزت

تمت هذه المبادرة بشراكة مع الاتحاد الأوروبي، والمديرية العامة للجماعات الترابية، ووزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان، وكذلك المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

سمحت هذه اللحظة القوية بمشاركة عدد من شركاء مشروع «المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية» لعرض خبراتهم وتبادل الدروس المستفادة⁽²⁾.

تم تنظيم الندوات عبر الإنترنت على ثلاث مراحل: (1) تنفيذ آليات الديمقراطية التشاركية من قبل الجمعيات والمواطنين، (2) مساحات لأشكال جديدة من التشاور 2.0 و(3) الحوار البناء الذي يشارك فيه الأطراف المؤسسيون وكذلك الشركاء التقنيون والماليون.

في العدد التالي، سنعود إلى هذه المبادرات المبتكرة، نظرا لأهمية هذه التبادلات والأفاق الواعدة التي تم طرحها من مختلف الجهات الفاعلة مؤسساتيا وجمعويا.

قراءة ممتعة

عبد الرزاق الحجري
مدير جمعية الهجرة والتنمية

بالموازاة مع ذلك، استمرت الجمعيات المحورية في عملها، على الرغم من الوضع المعقد المرتبط بالوباء وكل منها يتكيف مع سياقه. ركزت الإجراءات على العديد من النقاط، إنشاء فضاءات محلية للتشاور؛ دعم هيئات الإنصاف وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع في صياغة الآراء الاستشارية.

بالإضافة إلى تقديم العرائض لاختبار أدوات الديمقراطية التشاركية للمساعدة في تعزيز التعاون والحوار بين المجالس المنتخبة وجمعيات المجتمع المدني، وهو أمر ضروري لأي دينامية للتطور الديمقراطي.

لقد مررنا بلحظة قوية في نونبر الماضي بالمشاركة في ندوات عبر الإنترنت حول المشاركة المواطنة مع برنامج «مشاركة مواطنة» (UNOPS) والحركة من أجل السلام.



(2) عرضوا تجاربهم في إطار مشروع المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية، جماعات أديس أكابير وتمانارت ، بالإضافة إلى ررب - تزنيت

لقاء جهوي

المشاركة السياسية للنساء بجهة

سوس ماسة

تحت شعار: المناصفة هي الحل



وقد عرف هذا اللقاء حضورا كميا ونوعيا لما يفوق 130 مشارك ومشاركة من مختلف المجالات (ممثلين وممثلات عن جمعيات، احزاب، نقابات، جماعات ترابية، مصالح خارجية، صحافة وتعاونيات...)

ويندرج تنظيم هذا اللقاء في مسلسل تعزيز المشاركة النسائية في النقاشات العمومية والسياسية بالجهة، وفرصة للحوار والتشاور بين مختلف الفاعلين والفاعلات والمتدخلين من سلطات ومؤسسات منتخبة ومجتمع مدني في إطار نقاش مسؤول وهادف حول آفاق تطوير المشاركة السياسية للنساء بجهة سوس ماسة.

في إطار تشجيع تمثيلية النساء، نظمت جمعية المرأة للتنمية والثقافة بشراكة مع منظمة الهجرة والتنمية، لقاء جهويا حول المشاركة السياسية للنساء بجهة سوس ماسة بتاريخ 20 فبراير 2020 بأكادير. وذلك تماشيا مع مبادئ وقيم الجمعيتين اللتان تعملان على تشجيع النساء على الانخراط في الحياة العامة والتنمية والثقافية والاقتصادية والسياسية.

وتهدف الجمعيتان إلى المساهمة في بناء نساء قادرات على الفعل والمشاركة والوصول إلى مواقع القرار بفهم ودراية كاملة لدورهن، وذلك من خلال تنظيم دورات تكوينية وحملات تحسيسية وتوعوية لصالح النساء الفاعلات في الميدان السياسي والمدني.

وبالرغم من أن مبادرات الدولة في علاقتها مع المجتمع المدني لطالما كانت وراء تقوية وتشجيع مشاركة النساء، فهناك دائما تحديات وصعوبات ذات طابع اجتماعي وثقافي وسياسي تحول دون ذلك. فالقوانين ألزمت حضور النساء في مواقع القرار بالمجالس المنتخبة، لكن اكراهات عديدة، يمكن ان تكون مرتبطة بخصوصيات كل مجال على حدة، حالت هي الأخرى دون الوصول إلى المشاركة الفعلية للنساء.

ومن هذا المنطلق فان الأحزاب لها مسؤوليات جسيمة في تغيير الوضع من أجل تعزيز المشاركة السياسية للنساء دون نسيان شبكات التواصل الاجتماعي كآلية للتعبئة والتواصل.

ويبقى التحدي الأساسي في ترسيخ ثقافة جديدة تؤمن بدور المرأة في التنمية عبر تمكينها من وسائل الإنتاج والقرار وفي فك التناقض وازدواجية النظرة المجتمعية لأدوار المرأة والبحث عن حلول استراتيجية وتدابير إجرائية ترمي بها، خصوصا بعدما فرضت المرأة تواجدها على مستوى الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعلمية، في حين بقي دورها ضعيفا وقاصرا في المجال السياسي وتدبير الشأن العام.

زهرة أمرين - منشطة في النوع الاجتماعي
- الهجرة و التنمية



كما عرف هذا اللقاء عرضا لبعض التجارب الرائدة للنساء في المجال السياسي عامة والمجال القروي خاصة بالإضافة إلى طرح مجموعة من الإكراهات والعراقيل التي ساهمت في عدم وصول المرأة إلى مراكز القرار، وذلك بهدف الخروج بعدة توصيات حول آليات تمويل المشاركة السياسية كوجوب تدخل الأحزاب لتلعب دورها ليس فقط في التكوين والتشجيع على الترشح ولكن كذلك تشجيع ثقافة المساواة وتكافؤ الفرص في الولوج إلى مناصب المسؤولية السياسية داخلها والعمل على المناصفة لدى ترشيح ممثلها وممثلاتها في مختلف المحطات الانتخابية وتفعيل هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، وفقا للمقتضيات الدستورية والاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب

الدينامية المدنية

لتتبع وتقييم السياسات العمومية و الترابية بجهة سوس ماسة : أفق آخر للفعل والتأثير

ساهمت هذه الدورات التكوينية بشكل ذكي ومنهجي في توضيح الرؤية حول دور وحدود تدخل الفاعل المدني، من خلال الفرص والإكراهات التي تتضمنها مجموع النصوص القانونية والمسطرية التي توطر الديمقراطية التشاركية، بتلازمها مع القدرات العملية للفاعل المدني في مقابل السياسي كمنتج السياسات العمومية مؤسساتيا.

ضمن هذا النفس الإيجابي، وتتويجا للمجهودات السابقة، سيتم عقد لقاء حضوري يوم 15 غشت 2020 بأكادير للتجويد والمصادقة على الميثاق الأخلاقي للدينامية، وبذلك الانطلاق العملي لهذه الإرادة من خلال الإنكباب على تمرين إصدار أول تقرير جهوي حول السياسات العمومية الترابية تهم القضايا التالية:

- المساواة والنوع الاجتماع
- البيئة والتنمية المستدامة
- الأشخاص في وضعية إعاقة
- الشباب

وفق مبادئ أساسية تتمثل في : الشفافية، التضامن، المواطنة والاستقلالية.

أمين بركة - منشط - نساء الجنوب

يأتي الإعداد للدينامية المدنية لتتبع وتقييم السياسات العمومية والترابية بجهة سوس ماسة في سياق مراحل إنجاز مشروع المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية... كنتويج لمرحل سابقة، وكضمان لأفق استمرارية الفعل المدني جهويا بشكل نافع وفعال، من جهة، ومن جهة ثانية كأحد أهم مرتكزات تفعيل الديمقراطية التشاركية بشكل عضوي على مستوى المحطات الأساسية لإنتاج السياسات العمومية، أي ما قبل (الاستشارة الجماعية) أثناء (تتبع مراحل الإنجاز) ثم بعد (التقييم من حيث النجاعة).

انطلق مسار تأسيس هذه الدينامية مباشرة بعد إبداء الاهتمام المعبر عنه من طرف ثلاثين فاعل/ة جمعوي/ة وأكاديمي/ة خلال شهر مارس 2020. ونظرا للحجر الصحي الذي فرضه الطارئ الوبائي، تم اعتماد التكوين عن بعد طيلة ثلاث أشهر بواقع دورة كل خمسة عشرة يوما، إضافة إلى عمل المجموعات.



من أجل محاربة العنف ضد النساء

في هذا السياق وعلاقة بإكراهات تدبير خدمات مراكز الاستماع، ارتأت مجموعة من الجمعيات النسائية الشريكة في مشروع «المجتمع المدني للدمقراطية التشاركية»، عقد لقاءات عن بعد لاقتراح وإبداع صيغ ملائمة لتدبير إشكالية العنف المنزلي ضد النساء والفتيات في ظل الحجر الصحي. بعد هذه الإجتماعات، قامت منظمة الهجرة والتنمية، بمعية جمعية نساء الجنوب وشبكة نساء متضامات ومنظمات نسائية أخرى بحملة توعوية لمكافحة العنف ضد النساء أثناء فترة الحجر الصحي

أتاحت هذه المبادرة (أ) نشر ملصق رقمي يتضمن هواتف الجمعيات النسائية المتوفرة على مراكز الإستماع (ب) إنشاء وصلة سمعية بصرية تحسيسية تضم شهادات مختلفة صادرة عن منظمات المجتمع المدني تحت شعار «باراكا! الحجر الصحي باش نحوي أسرنا، ماشي باش نعنفو نساءنا!».

عرفت هذه الوصلة الرقمية، إنتشارا واسعا بشبكات التواصل الإجتماعي لمنظمة الهجرة والتنمية وشركائها، وساهمت في تعبئة مشاركة جمعيات منطقة سوس ماسة والتي هدفهم النضال لوقف العنف ضد النساء والفتيات بالمغرب. دون أن ننسى مساهمة الصحفيين والفنانين الذين نود أن نشركهم ونعبر عن امتناننا لهم.

خلال فترة الحجر الصحي والذي فرض من أجل الحد من وباء كوفيد (19مارس- يونيو 2020)، عرفت حالات العنف ضد النساء ارتفاعا مقلقا كانت له عواقب سلبية على حياتهن اليومية حيث وجدن أنفسهن محاصرات مع شركائهن المعنفين بالبيت، المكان الذي من المفترض أن يعيش فيه بأمان.

بعد أسابيع من سريان حالة الطوارئ الصحية، شهد العالم ارتفاعا مهولا في حالات العنف

المنزلي والمغرب لم يشكل استثناء هو الآخر، فقد ازداد معدل العنف المنزلي ضد المرأة بشكل كبير مع هذا الحجر. مما دفع منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال مناهضة العنف ضد النساء، في

جميع أنحاء المغرب، ومنطقة سوس ماسة على وجه الخصوص، إلى استئناف خدماتها بعد فترة توقف اضطرارية نظرا لحالة الحجر الصحي.



لمشاهدة الفيديو باللغة العربية، انقر هنا

فريق التواصل الهجرة و التنمية

الدينامية الجموعية الجهوية

لتتبع وتقييم السياسات العمومية بسوس ماسة : مبادرة داعمة لمشاركة فعاليات المجتمع المدني في السياسات الترابية

ولدعم وتعزيز قدرات أعضاء هذه الدينامية، بالرغم من الوضعية الصحية التي يعيشها العالم بسبب وباء كوفيد19 ، والتي تقتضي الالتزام بالإجراءات الاحترازية لنفسي هذا الوباء التي أعلنت عنها السلطات العمومية، تم إطلاق الى جانب الدورات التكوينية حول السياسات العمومية، وآليات تتبعها وتقييمها، مجموعة من اللقاءات عبارة عن جلسات نقاش افتراضية كفضاء لحوار الفاعلين وللتشاور بين مختلف شرائح المجتمع المدني على مستوى الجهة، تم من خلالها استضافة خبراء، شخصيات أكاديمية ومنتخبين وفاعلين مؤسساتيين بغية مقاربة ومناقشة مواضيع ذات صلة بتدبير الشأن المحلي والتي تتمحور حول:

1. السياسات الداعمة لمشاركة فعاليات المجتمع المدني في السياسات الترابية، آليات التتبع والتقييم؛
2. المقاربة الحقوقية و الدامجة في المخططات الترابية بالجهة؛
3. التخطيط الترابي آلية لتحقيق المساواة وتكريس مقاربة النوع الاجتماعي؛
4. الميزانية التشاركية المستجيبة للنوع الاجتماعي والمتعددة السنوات ضمانة للنجاعة والشفافية والتنمية المحلية.



وعيا منها بأهمية المساهمة في تنزيل الورش الوطني المتعلق بالإصلاحات الدستورية ومقتضيات القوانين التنظيمية للجماعات الترابية، وخاصة تلك المتعلقة بالديمقراطية المواطنة والتشاركية، عملت جمعية الهجرة والتنمية في إطار مشروعها المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية على الشروع في خلق دينامية جهوية تعنى بتقييم وتتبع السياسات العمومية على مستوى جهة سوس ماسة.

في هذا الصدد، تم الانخراط في سيورة خلق دينامية جهوية لتتبع وتقييم السياسات العمومية الترابية، مكون من 29 جمعية تعمل في مجالات مختلفة: البيئة، الشباب، الأشخاص في وضعية الإعاقة والمساواة والنوع الاجتماعي، بالإضافة إلى باحثين جامعيين مهتمين بتدبير الشأن المحلي.

اما بالنسبة للجلسة الثانية والمخصصة للحديث عن المقاربة الحقوقية والدامجة في المخططات الترابية على مستوى جهة سوس ماسة المنظمة يوم السبت 16 ماي 2020، فقد أطرت في ثلاث جولات أساسية تتمحور حول الضمانات القانونية للمقاربة الدمجية والمقاربة الحقوقية مع استحضار بعض التجارب لخبراء وفاعلين على أرض الواقع والإشارة الى الإكراهات التي واجهوها في بناء نموذج قوي لتنمية محلية دامجة ومتكاملة، تمكن الفاعل المدني من تفعيل أدواره المتعلقة بالمقاربة الحقوقية والدمجية والتي تمكنه كذلك من استيعاب إشكالات ورهانات مجاله الترابي.

كما طرحت بعض المقترحات الممكن إعطاؤها للجمعيات والمنتظر القيام بها من أجل تتبع وتقييم السياسات العمومية والبرامج والمخططات التي تقوم بها الجماعات الترابية.

وتناولت الجلسة الثالثة موضوع التخطيط الترابي كألية لتحقيق المساواة وتكريس مقاربة النوع الاجتماعي، من خلالها تم التطرق الى السياق القانوني وما تحقق منه، المنجز على أرض الواقع والى بعض التوصيات والمقترحات في هذا الصميم. واستنادا الى هذا، وبالرغم من التطور التشريعي والقانوني الحاصل فانه لازال هناك اشكال في مدى تملك الطبقة السياسية لمقاربة النوع، وان النساء في الجماعات المحلية تعاني من التهميش.



تم تنظيم الجلسة الأولى يوم الأربعاء 13 ماي 2020 عبر تطبيق زووم، من خلالها تم التطرق إلى الضمانات القانونية المؤطرة لمشاركة المواطنين والمواطنات في مسلسل إعداد وتنفيذ وتقييم السياسات العمومية التي لا تزال في نظر المتدخلين جد محتشمة على أرض الواقع، نظرا لغياب إرادة حقيقية لدى الفاعلين السياسيين والمدنيين لتتزيل آليات المشاركة في إعداد السياسات الترابية.

إضافة إلى التطرق إلى مدى اقتناع الفاعل العمومي بأهمية مشاركة الجمعيات والمواطنين/ات في تدبير الشأن المحلي، اذ تبين أن فعاليات المجتمع المدني لازالت في طور التمرن ولا يمكن أن نتحدث عن جاهزيتها مادامت لا تستخدم بعد الأدوار الجديدة المكفولة بالمقتضيات الدستورية والقوانين التنظيمية للجماعات الترابية، لاسيما تلك المتعلقة بتقييم وتتبع البرامج والسياسات الترابية. علاوة عن غياب امتلاك أدوات لقياس نجاعة المخططات الجماعية مادام أن النساء في الجماعات المحلية تعاني من التهميش





بالرغم مما تم تحقيقه، تجدر الإشارة إلى أن الفاعل الترابي لم يصل بعد إلى

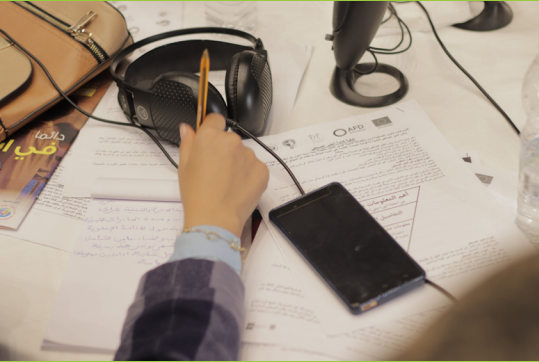
مستوى الاحترافية والتمكن من صياغة المؤشرات وقياس وقع البرامج التنموية على النوع الاجتماعي، بالرغم من التركيز الدستوري للحق في الوصول الى المعلومة وآليات التتبع والتقييم للسياسات العمومية.

أما بالنسبة للجلسة الرابعة والتي كان موضوعها حول الميزانية التشاركية المستجيبة للنوع الاجتماعي والمتعددة السنوات ضمانا للنجاعة والشفافية والتنمية المحلية، فقد أشار المتدخلون إلى التذكير بالسياق الدولي والوطني لتبني مقاربة النوع الاجتماعي والاتفاقيات الدولية التي صادق المغرب عليها في هذا الجانب والمسلسل التاريخي والتدريجي لتبني مقاربة النوع في المخططات والبرامج التنموية، إضافة إلى الجهودات المبذولة في مواكبة الفاعل المدني والعمومي في تملك وتسهيل آليات إدماج النوع وصياغة ميزانية مستجيبة له.



بلعيد بومدين - منشط بقطب الحكامة والتنشيط المجالي

بث تجريبي قبل الانطلاقة الفعلية للإذاعة الجموعية أبراز



يتكون البرنامج من أربع فقرات رئيسية أولها تنطرق من خلالها إلى آخر تطورات الوباء بجهة سوس ماسة، ثاني الفقرات نستضيف فيها مختص في مجال معين يقدم للمستمعين والمستمعات مجموعة من المعلومات والنصائح، وفي فقرة ثالثة نستمع فيها لأراء المواطنين والمواطنات حول القضايا الراهنة التي أفرزتها الأزمة التي تعيشها بلادنا، بينما نخصص الفقرة الرابعة والأخيرة لتسليط الضوء على مبادرة من المبادرات التي تقوم بها جمعيات المجتمع المدني خلال هذه الفترة.

لقد تم توزيع المسؤوليات بين المتطوعين والمتطوعات، واعتمدنا على طريقة تشاركية لاقتراح مواضيع كل حلقة، وبالترام منشطي ومنشطات الإذاعة تمكنا حتى الآن من إنتاج 12 حلقة ونطمح إلى الاستمرار على نفس النهج وإنتاج حلقات وبرامج أخرى جديدة.

حفيظ الدرويش - منشط

- منتدى المبادرات الشبابية - تالوين

في إطار مشروع «المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية» تم خلق إذاعة أبراز من طرف منظمة الهجرة والتنمية وشريكها منتدى المبادرات الشبابية - تالوين على مستوى المجال الترابي لجهة سوس ماسة..

وبعد أن استفاد 12 منشط ومنشطة يمثلون الجمعيات الشبابية الشريكة في المشروع؛ من ثلاثة مصوغات تكوينية بغية تقوية معارفهم وقدراتهم في مجال الاعلام الجموعي، بدأنا الاستعداد لمواكبة منشطي ومنشطات الإذاعة لتعزيز قدراتهم المكتسبة خلال الدورات التكوينية وتمكينهم من أدوات الانتاج والبث البرامجي، لكن جائحة كورونا حالت دون ذلك، إذ أعلنت السلطات حالة الطوارئ وفرض الحجر الصحي في بلادنا. في ظل هذا الإكراه، تم استغلال فترة الحجر الصحي لإنتاج برنامج تجريبي نبرز فيه من جهة، ما استفدناه في الدورات التكوينية على أرض الواقع، ومن جهة أخرى خلق رابط يجمعنا مع متطوعي ومتطوعات الاذاعة.

بعد مجموعة من الاجتماعات التي عقدت عن بعد مع منشطي ومنشطات الإذاعة الجموعية، قررنا إنتاج أول برنامج تجريبي تحت اسم مجلة «أبراز» يبيت بالدارجة المغربية مساء كل أحد نسلط فيه الضوء على مجموعة من المواضيع الراهنة والتي تتعلق بالأزمة المعاشة خلال فترة الحجر الصحي وآخر التطورات وتدابير الوقاية لمواجهة الجائحة بالجهة.

